



أثر البعد الديني على مفاوضات التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين -القدس أنموذجاً-

د. جهال حويل

أستاذ العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط، عضو
المجلس الثوري لحركة فتح

الملخص

هدفَ هذا البحث إلى محاولة البحث في مدى دور البعد الديني في مفاوضات التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وموقف الجماعات الدينية الإسرائيلية والفلسطينية من عملية التفاوض، لاسيما وأن هناك تعاطفاً لحجم القوى الدينية الإسرائيلية والفلسطينية وطبيعة العوامل التي ساهمت في ذلك، وكذلك البحث في المواقف الإسرائيلية الرسمية والحزبية الدينية والشعبية من عملية التفاوض، والمواقف الفلسطينية الرسمية والحزبية والشعبية كذلك من مفاوضات التسوية، لاسيما أن الجماعات الدينية لدى الجانبين تعارض أية تسوية تقوم على أساس التنازل عن الأرض أو التقسيم، لاسيما في مدينة القدس. واعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي والمنهج التاريخي لأن الظاهرة المرصودة تعالج مراحل تطور البعد الديني في عمليات التفاوض التي جرت بين الجانبين، وكذلك قراءة البعد الديني الأيديولوجي لتلك القوى في إدارة

الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وآليات التفاوض وذلك منذ قيام (دولة إسرائيل) وحتى الآن، وتحليل المواقف الرسمية والحزبية والشعبية والجماعات الدينية من عملية التفاوض للوصول للتسوية. وتبين من خلال البحث ارتباط المواقف الإسرائيلية كافة بالموروث الديني التاريخي المتعلق بقدسية المدينة ومكانتها في اللاهوت اليهودي، إذ يُنظر إلى القدس على أنها المسألة الأكثر مركزية وتعقيداً، فيما يتعلق بفرص البحث عن حلّ في مفاوضات التسوية النهائية، هذا علماً أن هذه المواقف بنيت انطلاقاً من الزعم بأن الأساطير التوراتية تكسب حقاً أو ترتب مشروعية قانونية، وترى الجماعات الدينية الفلسطينية أن الصراع مع الاحتلال بشكله العام، وحول السيادة على القدس خاصة، عقائديّ في المقام الأول، لأنها أرض مقدسة ووقف، ولا يجوز لأي فرد كائناً من كان أن يتنازل عن شبرٍ منها، وعليه فإن مواقف الطرفين بقيت متعارضة، بين الحق الفلسطيني والأسطورة الصهيونية.

الكلمات الدالة: البعد الديني، مفاوضات التسوية، الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

The Impact of the Religious Dimension on The Settlement Negotiations Between the Israelis and the Palestinians

Prepare

Dr. . Jamal Hwail

Abstract

The aim of this research is to try to research the extent of the role of the religious dimension in the settlement negotiations between the Palestinians and the Israelis, and the position of the Israeli and Palestinian religious groups on the negotiation process, especially since there is an increase in the size of the Israeli and Palestinian religious forces and the nature of the factors that contributed to that, as well as researching the official Israeli



positions. The religious and popular partisanship from the negotiation process, and the official, partisan and popular Palestinian positions as well as the settlement negotiations, especially since the religious groups on both sides oppose any settlement based on ceding land or partition, especially in the city of Jerusalem, and this research relied on the analytical method and the historical method. Because the observed phenomenon deals with the stages of development of the religious dimension in the negotiation processes that took place between the two sides, as well as reading the ideological religious dimension of those forces in managing the Palestinian–Israeli conflict and negotiation mechanisms since the establishment of the State of Israel until now, and analyzing the official, partisan, popular and religious positions of the negotiation process to reach a settlement. Through the research, it was found that all Israeli positions are linked to the historical religious heritage related to the sanctity of the city and its place in Jewish theology, as Jerusalem is seen as the most central and complex issue, with regard to opportunities to search for a solution in the final settlement negotiations, and Palestinian religious groups see that the conflict with the occupation in its form In general, and about sovereignty over Jerusalem in particular, is ideological in the first place, because it is a holy land and endowment, and no individual, whoever he is, may give up an inch of it, and accordingly, the positions of the two sides remained in conflict, especially with the delinquency of the Palestinian and Israeli societies, towards extremism and extremism, and their invocation Concepts of hostility, religious and nationalism.

Keywords: the religious dimension, settlement negotiations, the Palestinian–Israeli conflict.

المقدمة

بعد مرور ما يقرب من 30 عامًا على اتفاق أوسلو عام 1993، الذي تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، والذي كان يعدّ بمنزلة أمل للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة؛ ظلت القدس إلى جانب قضايا الحدود واللاجئين، تمثل الإشكالية الرئيسية في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، ولعل الطابع الديني الذي طغى على المكون الجغرافي والتاريخي لمدينة القدس، جعل من رمزيها الدينية تفوق أهميتها الإستراتيجية المميّزة؛ لذلك لم تتغيّر التصورات الإسرائيلية حول القدس ومستقبلها في مفاوضات التسوية بين الجانبين، فقد ظلت بشقيها الغربي المحتل عام 1948م، والشرقي المحتل عام 1967م؛ عاصمة قائمة لدولة إسرائيل.

وتكمن أهمية علاقة البعد الديني للصراع على مفاوضات التسوية، في إعادة النظر حول ماهيته، إذا ما كان سياسياً يمكن حسمه عبر الاتفاقيات، أم أنه صراع ديني بين يهود ومسلمين ومسيحيين، لا يحسم إلا باستئصال أحد الطرفين من أرض فلسطين، فعلى المستوى الفلسطيني، ورغم استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لإنهاء الصراع على أسس سياسية، فإنه وبالتجربة الفعلية وبعد مفاوضات لأكثر من ربع قرن، لم تستطع التنازل عمّا تعتبره مقدّساً، بسبب تأثرها بالعوامل الدينية، سواء كان ذلك نتيجة لبواعث داخلية أو تأثراً بالبيئة المجتمعية، بما فيها قدرة الحركات الدينية على منع المفاوضات من تقديم تنازلات، وقد بدا الأمر واضحاً بعد فوز حركة حماس في انتخابات كانون الثاني/ يناير 2006، ورفضها الإقرار بقواعد العملية السياسية والتزاماتها، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل، كشرط مسبق للتعامل معها، الأمر الذي قلّص من شرعية المفاوضات الفلسطيني، إذ ظل موقفه من قضايا الصراع، يراوح مكانه ولم يغادر مربع المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وعودة اللاجئين إلى أراضيهم التي شردوا منها.



يبدو تأثير البعد الديني على الموقف الإسرائيلي من مفاوضات التسوية حول قضايا الحل النهائي وبالذات القدس، أكثر وضوحًا وتجليًا في المواقف الرسمية المعلنة للحكومات الإسرائيلية وكذلك للأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب المشكلة للحكومات أو الأحزاب المعارضة، فقد حسمت الحكومات المتعاقبة موقفها من اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل غير قابلة للتقسيم أو التفاوض حول وضعها، ناهيك عن تعزيز عمليات الاستيطان في كل مناطق الضفة الغربية بما فيها القدس، بالإضافة إلى إقرار قانون القومية المتعلق بيهودية الدولة، ورفض العودة إلى المفاوضات قبل إقرار الطرف الفلسطيني بيهودية الدولة.

ظل الدين عائقًا رئيسيًا أمام طرفي الصراع، ولم يستطع أي منهما التنازل عما يعتبره حقًا دينيًا، وهو أمر تفسره الوقائع وتعكسه الحقائق على الأرض، والتي تشير إلى أن الموقف من المفاوضات احتكم إلى أبعاد دينية، وإلى المواءمة بين الظروف الذاتية والموضوعية، وبين القناعات الدينية والقومية، ويمكن الاستدلال على مدى الدور الذي لعبه الدين في ضبط سلوك ومواقف طرفي الصراع من خلال تفنيد وشرح مواقف الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، على المستويين الرسمي وغير الرسمي، من قضايا التفاوض الرئيسية، خاصة قضية القدس والسيطرة على المقدسات فيها، بالإضافة لعمليات التوسع الاستيطاني داخل أراضي الضفة الغربية، واشترطات إسرائيل المتعلقة بضرورة الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة، كشرط أساسي للعودة إلى المفاوضات، وهذا ما سيتم شرحه وتحليله في هذا البحث.

مشكلة البحث

هناك جملة من العوامل الدينية المرتبطة بالدينين الإسلامي واليهودي والدور الذي يؤديه الدين كعامل أساسي في النزاع، لاسيما فيما يتعلق بحرمة الأماكن المقدسة وحكايات نهاية العالم التي يسردها كل من الدينين، وهي عوامل تُفسد كل احتمالات قيام سلام دائم بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني والتوصل إلى التسوية، فيرى المتدينون اليهود

المتطرفون في إسرائيل أنفسهم على أنهم أوصياء الدولة اليهودية ومسؤولون عن تحديد شكلها، ويبدون حزمًا كبيرًا حين يتعلق الأمر بأي تنازلات للفلسطينيين، لاسيما فيما يتعلق بمدينة القدس، ففي التاريخ اليهودي والتوراتي يرى اليهود المتدينون أن القدس كانت عاصمة مملكة إسرائيل في خلال حكم الملك داود، كما أنها موطن «الحرم القدسي الشريف» و«حائط المبكى»، وهما موقعان مقدّسان جدًّا في الدين اليهودي، أما في التاريخ الإسلامي، فكانت المدينة تشكّل قبلة المسلمين الأولى (أي وجهة الصلاة لدى المسلمين)، كما أنها مكان وقوع حادثة الإسراء والمعراج كما جاء في القرآن الكريم، وعليه يرتجع صدى قدسية مدينة القدس لدى الكثير من المسلمين حول العالم، وليس لدى الفلسطينيين فحسب، ومن هنا فإن الجماعات الإسلامية في فلسطين وفي أماكن أخرى من العالم الإسلامي ترى ضرورة تحرير الأراضي والأماكن «المقدّسة» لأسباب دينية، وعلى المستويين الرسمي وغير الرسمي ينظر للقدس بأنها من قضايا التفاوض الرئيسية.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من خلال دراسة أثر البعد الديني على مفاوضات التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول القضايا الأساسية وخاصة قضية القدس، وتتجلى أهمية البحث كذلك في تناول هذا البعد من منطلقات فكرية أيديولوجية وعقائدية للجماعات الإسرائيلية والفلسطينية تجاه مفاوضات التسوية بين الجانبين حول مدينة القدس، لأن هذه الجماعات لديها رؤية خاصة تجاه هذا الصراع، وكيفية حلّه تستند إلى البعد الديني الأيديولوجي، فقد أصبح من غير الممكن التوصل لتسوية للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي لوجود البعد الديني والأيديولوجي في المفاوضات، لاسيما من الجانب الإسرائيلي الذي يحتكم في أية عملية تفاوض للبعد الديني القائم على مبدأ عدم التفريط بالأرض أو عدم تقسيم المدينة المقدسة.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى محاولة الكشف عن مدى وأهمية دور البعد الديني في مفاوضات التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول قضية القدس، وموقف الجماعات الدينية



الإسرائيلية والفلسطينية من عملية التفاوض، لاسيما وأن هناك تعاضلاً لحجم القوى الدينية الإسرائيلية والفلسطينية وطبيعة العوامل التي ساهمت في ذلك، وكذلك البحث في المواقف الإسرائيلية الرسمية والحزبية الدينية والشعبية من عملية التفاوض، والمواقف الفلسطينية الرسمية والحزبية والشعبية كذلك من مفاوضات التسوية، لاسيما أن الجماعات الدينية لدى الجانبين تعارض أية تسوية تقوم على أساس التنازل عن الأرض أو التقسيم، لاسيما في مدينة القدس.

منهجية البحث

إن البحث في دور البعد الديني في مفاوضات التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول قضايا الحل النهائي وبشكل خاص قضية القدس ودورها في مستقبل الصراع بين الجانبين، يتطلب الكشف عن المواقف التي تؤخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن أية عملية تفاوض للتسوية بين الجانبين إن كانت رسمية أم حزبية أم جماعات دينية، وعليه فإن هذا البحث سيعتمد على المنهج التحليلي والمنهج التاريخي لأن الظاهرة المرصودة تعالج مراحل تطور البعد الديني في عمليات التفاوض التي جرت بين الجانبين، وكذلك قراءة البعد الديني الأيديولوجي لتلك القوى في إدارة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وآليات التفاوض وذلك منذ قيام (دولة إسرائيل) وحتى الآن، وتحليل المواقف الرسمية والحزبية والشعبية والجماعات الدينية من عملية التفاوض للوصول للتسوية.

المبحث الأول: أثر البعد الديني على موقف الطرف الإسرائيلي من قضية القدس

مثلت مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، منعطفاً مهماً، باعتبارها المرة الأولى التي يجري فيها التفاوض رسمياً منذ عام 1967 على مصير المدينة، وباعتبارها أيضاً المرة الأولى التي تبدي فيها إسرائيل استعداداً رسمياً لإعادة تقسيم المدينة، رغم عدم استعدادها لتقديم تنازلات حول السيادة في قلب المدينة، خصوصاً منطقة الحرم، أو ما تسميه إسرائيل، جبل الهيكل، مقارنة بالمناطق الواقعة داخل وحول البلدة القديمة، وقد اختلف موقف

الطرفين بشدة حول القدس، في المرات التي تم التطرق لموضوعها، وظلّ الفلسطينيون يصرّون على السيادة الفلسطينية التامة داخل نطاق حدود المدينة كما كانت قبل حرب عام 1967، أو أن تبقى المدينة بشقيها الغربي والشرقي مفتوحة وعاصمة لدولتين، مع حرية الوصول إلى الأماكن الدينية، وفي المقابل، عرض الجانب الإسرائيلي، توسيع المدينة وضمّ معاليه أدميم وجفعات زئيف، وعدد من القرى الفلسطينية المجاورة، من أجل إعادة تقسيمها، بحيث تظلّ الحدود البلدية القائمة حالياً تحت السيادة الإسرائيلية، في حين يتم منح الفلسطينيين سيطرة على المناطق والقرى الفلسطينية المحيطة بالمدينة، وتسميتها باسم القدس، وتعلن عاصمة للدولة الفلسطينية، بينما تبقى أورشاليم بحدودها البلدية القائمة، عاصمة إسرائيل. (عماد، 2017).

من المفترض نظرياً، أن يظلّ مستقبل المدينة قابلاً للتفاوض، مع تحول السيادة إلى قضية محورية، لكن هذا الافتراض لم يعد من الناحية الواقعية، قابلاً للتطبيق بعد التغيرات الشاملة التي طرأت على تكوين المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني، وهذا ما جعل من تقديم التنازلات، أكثر تعقيداً، وعرض أي اتفاق يمكن التوصل إليه للخطر، وهذا ما يؤكده استخدام المصطلحات الدينية وليس السياسية أثناء المفاوضات وبعدها (Lhers, 2016)، ويؤكد كذلك موقف الولايات المتحدة الأميركية، بصفتها راعي عملية التسوية، خاصة بعد قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس، ما يؤكد العلاقة بين البعدين الديني والسياسي، خصوصاً وأن أحد الدوافع الرئيسية لانتخاب ترامب هذا القرار، تمثل في تنفيذه لما وعده في حملته الانتخابية. (أبو راشد، 2019).

من أجل التعرف على موقف الطرف الإسرائيلي، بشكل أكثر تفصيلاً على النحو التالي:

أولاً- البعد الديني ومحددات الموقف الإسرائيلي من قضية القدس:

استندت إسرائيل في فهمها لمعنى التسوية والمفاوضات إلى مجموعة أفكار ثابتة تضمن



عدم التنازل عن ما تعتبره ضروريًا لبقائها، ولذلك، تبنت إستراتيجية عدم التنازل عمّا تعتبره ثوابت، مع إطالة عمر المفاوضات وتجزئة قضايا التفاوض، والتفاوض على الجزأ، وقد بلورت القيادة الإسرائيلية جملة من المحددات الأساسية، احتكمت لها وترجمتها في سلوكها التفاوضي، وارتبطت هذه المحددات في أغلبها باعتبارات داخلية ((Lavie & Fishman, 2016، حيث سيطرت على العقل الجمعي للقيادة الإسرائيلية جملة أفكار ذات صلة بالتاريخ والدين المستمدين من التوراة والمعتقد والأيدولوجيا والقومية. وانطلقت في التفاوض مع الفلسطينيين، من كونهم بؤرة الأغيار، كما عرّفهم التوراة، وأن وجودهم على أرض إسرائيل خطيئة تاريخية، لا بد من معالجتها، من أجل الحفاظ على أرض إسرائيل الكبرى، وأن أي تنازل عن شبر من الأرض، لن يكون إلا في إطار ما تقره الشريعة اليهودية، بمقتضيات الحاجة والضرورة، وهذا الفهم لا ينطبق بالتأكيد على مدينة القدس، لأنها خارج حدود كل تفاوض محتمل للتسوية باعتبارها محل إجماع قومي يهودي، وعاصمة أبدية موحدة لا تقبل التفاوض أو المساس بوحدتها، ولهذا ألزمت القيادة الإسرائيلية نفسها، بسلسلة قرارات تحول دون قبول أي إسرائيلي، بإجراء أي مفاوضات حول مستقبل المدينة. (آيلاند، 2010)

يظهر الموقف الإسرائيلي من السيطرة على مدينة القدس، على صور متعددة، تشكل مجتمعة تصورًا عامًا لموقف إسرائيلي موحد من التفاوض حول مستقبل المدينة، فلا يمكن فصل الموقف الرسمي للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، على اختلاف توجهاتها الفكرية والأيدولوجية، عن موقف الأحزاب والقوى القومية والدينية، وكذلك العلمانية، ولا يمكن فصله أيضًا عن الموقف الشعبي والجهاهيري داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل، وترتبط كل هذه المواقف بالمروروث الديني التاريخي المتعلق بقدسية المدينة ومكانتها في اللاهوت اليهودي، إذ ينظر إلى القدس على أنها المسألة الأكثر مركزية وتعقيدًا، فيما يتعلق بفرص البحث عن حل في مفاوضات التسوية النهائية، وتقتضي مناقشة المسألة بمقاييس الفكر السياسي والعقائدي اليهودي، ضرورة تعميم النقاش ليشمل اليهود أينما كانوا،

ففي إطار علاقات إسرائيل مع يهود الشتات، ينبغي عليها المطالبة بالسيادة الكاملة على القدس، ليس فقط لأنها العاصمة، أو بسبب العلاقة التاريخية غير القابلة للنقض أو التشكيك، بل أيضًا بسبب الضرر المتوقع لنسيج المدينة، حال تم تقاسم السيادة، فللقدس قيمة ودلالات رمزية ثقافية ودينية عميقة، ورغم أن موقع يهود الشتات، فيما يتعلق بالتنازلات في القدس ليس واضحًا، ورغم أنهم لا يتمتعون بحق قانوني رسمي في المفاوضات التي تجريها الحكومة، إلا أن موقفهم يحظى بوزن نوعي ذي تأثير (شلحت، 2008)، ويمكن استعراض الموقف الإسرائيلي اليهودي على النحو التالي:

الموقف الرسمي من وضعية مدينة القدس

للقدس في اللاهوت اليهودي، مكانة خاصة، لأنها عاصمة المسيح المخلص القادم، الذي هو من نسل داود عليه السلام، لهذا يطلقون على القدس اسم الشخينا أي الملكوت، الذي سيحكم منه العالم، وقد جاء في الأجداه: سيأتي اليهود إلى القدس وسيأخذونها، وستملئ جذورها بالثروة، أما في القبالة فتقول إن أورشليم المكان الذي سيفيض بالخير من السماء ومنها يوزع على العالم كله، ولا تختلف مكانة القدس في التصور اللاهوتي الحديث عن القديم، لأنها امتداد طبيعي له، ولهذا لا يوجد في إسرائيل عاصمتان، دينية وأخرى سياسية، بل عاصمة دينية واحدة هي القدس، التي لا ينبغي أن يسكنها سوى المتدينين اليهود، فسكنهم فيها يتم ضمن نسق ديني يرسم معاملة حاخامات اليهود، وينفذه الساسة والعسكريون، ولذلك تظل مكانة القدس راسخة في الوجدان اليهودي، ولا يمكن تخيل المدينة سوى كونها عاصمة اليهود (الخالدي، 2000).

وقد شكّل هذا التصور الأساس الذي بنت عليه القيادة الإسرائيلية موقفها من طرح قضية السيادة على القدس، إذ ظل الموقف من التنازل عن السيادة على القدس الشرقية، ثابتًا طوال فترة المفاوضات، وتبدو المرونة التي أبدتها في مرات عابرة، كما فعلت في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، أقرب إلى مناورة خداع سياسي، وتلاعب في جدول الأعمال من أجل تثبيت صيغ الأمر الواقع، بعد ما استنفدت الحكومات الإسرائيلية،



كل ما يمكن لتهويد المدينة، وخلق حقائق يصعب معها تقسيمها أو حتى افتراضها عاصمة لدولتين، والمثير للانتباه في هذا الأمر، تطابق وجهات النظر بين كل القوى السياسية والاجتماعية الإسرائيلية، مع الأخذ بعين الاعتبار صيغ التعبير عنها، حيث ترى كل الأحزاب ضرورة الاحتفاظ بالقدس موحدة، عاصمة أبدية للشعب اليهودي (أبو عرفة، 2005)، فالافتراض هنا عاطفي ديني أكثر منه سياسياً، فحين تذكر القدس يُذكر الشعب اليهودي وليس دولة إسرائيل، في إشارة متعمدة لعمق العلاقة وارتباطها بالتاريخ والدين، فمملكة أورشليم حاضرة في الأذهان، فالقدس تعني حائط المبكى، وجبل هرتسل، وهيكل سليمان، وحارة اليهود، إنها العاصمة الأبدية، فيها التاريخ، ومنها الخلود.

بدأت إسرائيل باتخاذ إجراءات تهدف إلى تهويد المؤسسات التعليمية والقضائية، والتراث الإسلامي، ومنحت القوانين العسكرية وزير الداخلية، صلاحية إصدار إعلان يوسّع فيه منطقة اختصاص البلدية، بواسطة ضم مساحة تحددت في مرسوم صادر بموجب المادة 11- ب من قانون أنظمة السلطة والقضاء، كما منحت صلاحية التصرف بأي ملك يقع في المنطقة ذاتها، إذا كان موجوداً في المنطقة يوم سريان مرسوم أنظمة السلطة والقضاء حسب المادة 3.

وقد ساهمت محكمة العدل العليا الإسرائيلية أيضاً، في تأكيد ضم القدس إلى إسرائيل من خلال قراراتها الراضية لمنح رخص بناء للفلسطينيين، فعلى سبيل المثال، تقدم فلسطينيون بأكثر من 5475 طلب ترخيص بناء في الفترة الواقعة بين عام 2000 وحتى منتصف عام 2016، وتمت الموافقة على 226 طلباً فقط، أي نحو 4٪ من الطلبات، كما وأصدرت المحكمة أكثر من 16796 أمر هدم لمنازل فلسطينية في الفترة من عام 1988 وحتى عام 2017 (Kline, 2018)، وفي تعزيز موقف الحكومات المتعاقبة في رفض أي تنازل عن السيطرة الفعلية على القدس، حيث يهدف المشروع الإسرائيلي إلى أسرلة الأقلية الفلسطينية التي بقيت في المدينة، والتي لا تزيد على 22٪، وتحويل ضم المدينة

من ضم الأرض، إلى ضم الأقلية المحدودة للسكان (العمار، 2011)، ولتثبيت ذلك، أصدرت الكنيست قراراً يمنع إجراء أيّ مفاوضات بشأن تغيير السيطرة الكاملة على القدس الموحدة والكاملة تحت السيادة الإسرائيلية، وعاد الكنيست وأكد عام 1994 على أن القدس عاصمة إسرائيل، ستبقى إلى الأبد مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية (تفكجي، 1997)، لأنها روح الشعب اليهودي، كما اعتمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العديد من الخطط والمشاريع التي تنصب في ذات الأهداف، وأقدمت على تشريع قانون عنصري عام 2003، سُمي بقانون مؤقت الجنسية والدخول إلى إسرائيل، ومباشرة بناء حاضن القدس (العمار، 2001).

حيث امتدت حدود القدس إلى رام الله شمالاً، وبيت لحم جنوباً، مع استثناء المناطق السكنية ذات الاكتظاظ السكاني العربي، كالرام، وأبو ديس والعيزرية، وبيرونا، حيث أحكمت إسرائيل قبضتها على الجزء المتبقي من المدينة، الذي يحوي المدينة القديمة، التي تضم المقدسات، والتي ضمت بموجب الأمر رقم 2064، الذي صدر في نشرة الأنظمة العسكرية.

بعد توقيع اتفاقية أوسلو، في أيلول/ سبتمبر 1993، تكثفت الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى إحكام السيطرة على القدس، من خلال توسيع دائرة الاستيطان، وتقييد حركة البناء للسكان العرب، وسحب هويات كل من غادرها لمدة سبع سنوات، أو أقام خارجها، إلى جانب تضيق الخناق على المؤسسات الفلسطينية، إذ أقدمت سلطات الاحتلال على إغلاقها، مثل بيت الشرق وجمعية الدراسات العربية والغرفة التجارية ولجنة إحياء التراث، ومجلس الإسكان الفلسطيني.

ومن جهة أخرى، كثفت الحكومات الإسرائيلية، عمليات إحلال السكان في قلب البلدة القديمة والأحياء المحيطة بها، ووضعت خططاً لتوسيع حدود المدينة إلى البحر الميت ووادي الأردن، حيث يتم الاتصال بين وسط الضفة الغربية وجنوبها عبر أنفاق أو طرق التفافية، وفي الوقت نفسه، استمرت في عمليات عزل مناطق سكنية فلسطينية



عديدة خلف جدار الفصل، ومصادرة بطاقات الهوية من المقدسين المقيمين فيها، وهدم آلاف المنازل بحجة البناء دون ترخيص، أو لكونها تقع ضمن ما يسمى الحوض المقدس والمناطق الخضراء (محاجنة، 2018).

ومنذ سنوات، يواجه المسجد الأقصى مخاطر الانهيار، إذ أثبتت الدراسات الميدانية أن التصدعات والشقوق في المباني والمسكن الموجودة في الجهة الجنوبية من الأقصى، إضافة إلى عدد من البيوت التاريخية الملاصقة للصور الغربي للمسجد، تزداد نتيجة أعمال الحفر التي تتواصل في مناطق عدة من البلدة القديمة، كما يزداد الخطر على الأقصى من جراء تصاعد محاولات المتطرفين اليهود اقتحامه وإقامة شعائرهم الدينية فيه، تحت حماية شرطة الاحتلال.

أبقت اتفاقية أوسلو على قضية القدس معلّقة حتى مفاوضات الحل النهائي، وبهدف استباق هذه المفاوضات، حاولت الحكومة الإسرائيلية المناورة مع الأردن، إذ أشير في البند الثاني من المادة التاسعة من معاهدة السلام التي أبرمت بين الأردن وإسرائيل، عام 1994، إلى أن إسرائيل تحترم الدور الحالي للمملكة الأردنية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن (عايد، 1994)، بيد أن الحكومة الأردنية لم تمرر تلك المناورة، وأكدت بعد توقيع اتفاقية وادي عربة، دعمها منظمة التحرير في نضالها من أجل ضمان السيادة الفلسطينية على جميع الأراضي التي احتلت بعد عام 1967، بما فيها القدس الشرقية.

وقد تصاعدت الإجراءات الإسرائيلية بهدف إضعاف الموقف الفلسطيني، في أيّ محادثات حول السيادة على المدينة، وتم الفصل بين البعدين الديني والسياسي لقضية القدس، في محاولة لجر الطرف الفلسطيني إلى دائرة البحث عن حل لمسألة الإشراف على المقدسات، وإغلاق الباب أمام البحث عن أيّ حلول بخصوص السيادة على المدينة. (دون مؤلف، 2000).

أصبح الموقف من القدس، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، أكثر تشددًا، إذ رفضت الحكومات الإسرائيلية، لاسيما في ظل رئاسة بنيامين نتنياهو، التفاوض، واعتبرت أن مصير المدينة قد حُسم، وأن القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، ولجأت إلى وضع عقبات أمام فرص العودة للمفاوضات، والتلاعب بعملية التسوية والاتفاقات، ووضع شروط تعجيزية، كاعتراف الفلسطيني المسبق بيهودية إسرائيل (أيوب، 2017)، وفي هذا السياق، نجحت إسرائيل، وبموافقة أميركية، في تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية وجغرافية سيطرتها، وإخراج القدس من سياقها الوطني، من خلال استبعاد قضية القدس من موضوعات التفاوض وتأجيلها لمفاوضات الوضع النهائي.

ثانيًا- موقف الأحزاب السياسية

تحتل القدس مكانة مركزية في الخطاب السياسي للأحزاب الإسرائيلية، حيث تُجمع معظم الأحزاب، على موقف موحد من فرض السيطرة على القدس، ووحدها ورفض تقسيم المدينة للأبد، وإبقائها تحت السيادة الإسرائيلية المطلقة، باعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل، وتستند هذه الأحزاب إلى رؤية سياسية دينية فيما يخص الشق الشرقي من المدينة، في حين تعتبر الشطر الغربي خاضعًا تحت سيطرتها، وترفض من حيث المبدأ أي مطالبات فلسطينية فيها (حيدر، د. ت)، وقد ازداد الأمر تعقيدًا بعد توقيع اتفاق أوسلو، حيث تم إرجاء التفاوض حول مستقبل مدينة القدس إلى محادثات المرحلة النهائية، وهو ما اعتبرته الأحزاب الإسرائيلية فرصة لتطبيق نظريات سابقة لتعزيز سيطرتها على كامل المساحة الداخلية للقدس ومحيطها، وذلك بافتراض أنه كلما ترسخت سيطرتها المباشرة والكاملة على الحرم القدسي، تنامت سيطرتها غير المباشرة والجزئية على داخله (العرقان، 2003)، وبذلك يتبين أن الأحزاب جميعها تتفق على اعتبار أن إسرائيل يهودية والقدس موحدة، وترفض عودة اللاجئين، وأنها لا تتطرق إلى حل الدولتين، وبعضها يدعو صراحة إلى رفض قيام الدولة الفلسطينية، ويمكن ملاحظة مدى التشابه في المواقف، والاحتكام لمنطلقات دينية كأساس لموقف الأحزاب الإسرائيلية من خلال استعراض



مواقف أهم الأحزاب الإسرائيلية، على النحو التالي:

موقف حزب الليكود والأحزاب اليمينية والقومية

ساهم موقف حزب الليكود من مصير مدينة القدس، في تعزيز أدوار المستوطنين، والذين نظموا صفوفهم من خلال أحزاب سياسية، أصبح لها وزن في المعادلة السياسية الإسرائيلية، مثل حزب البيت اليهودي، بل ومن خلال مجموعات متنوعة من لوبيات الضغط التي حاولت تجنيد مجموعة واسعة من السياسيين لخدمة مشاريعها الاستيطانية في مدينة القدس. كما ضاعفت مجموعات الضغط الاستيطانية من تأثيرها على أعضاء الأحزاب السياسية الرئيسية (عمر، 2001)، فقد عملت المجموعات القومية والدينية، مثل معهد الهيكل، على الترويج لفكرة إقامة المعبد اليهودي على أنقاض المسجد الأقصى، ومن أبرز الأمثلة على هذه الإستراتيجية، إعلان وزير التعليم، نفتالي بينيت («وهو الآن رئيس وزراء إسرائيل»، من حزب البيت اليهودي المتطرف، أن عام 2017، سيحظى ببرامج خاصة عن وحدة القدس في نظام التعليم الإسرائيلي بأكمله (Declared, 2016)، وقد اتسمت البرامج التي تم تنفيذها بمواضيع دينية وقومية ترسخ السردية الدينية اليهودية للمدينة، وتتجنب تمامًا مناقشة قضايا إهمال السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية من قبل سلطات المدينة والدولة، والتفاوت بين غربي المدينة وشرقيها، وجدار الفصل الذي يقسم المدينة بحكم الأمر الواقع.

برزت في السنوات الأخيرة، العديد من الأحزاب القومية المتطرفة، التي لا تعترف من حيث المبدأ بالتفاوض مع الفلسطينيين، ولا تؤمن بإمكانية التوصل لحل للصراع عبر المفاوضات، وتتبنى مواقف متشددة من تقسيم القدس، لأنها العاصمة الأبدية والتاريخية للشعب اليهودي، ومن هذه الأحزاب، حزب كلنا، بقيادة موشيه كحلون، ويؤيد الحزب قانون القومية، ويعتبر القدس الموحد عاصمة إسرائيل، أما حزب هوية، الذي يرأسه اليميني القيادي السابق في حزب الليكود، موشيه فايغلين، فيبدو أكثر تطرفاً، إذ يعتبر أرض إسرائيل ملكاً لليهود بقرار إلهي، ويحمل الحزب مواقف متشددة تجاه مدينة القدس،

والمسجد الأقصى الذي يسمّيه جبل الهيكل (Pedahzur, 2011).

أما حزب اليمين الجديد، الذي يترأسه وزير التعليم، نفتالي بينيت، ووزيرة العدل إيليت شاكيد، فيؤكد على التمسك بأرض إسرائيل، لأنها الدولة القومية للشعب اليهودي، وعاصمتها القدس الكبرى والموحدة، بشقيها الشرقي والغربي، ولذلك يعارض بالمثل، قيام دولة فلسطينية، ويدعو للاستيطان في كل جزء من أرض إسرائيل، بما في ذلك الضفة الغربية، بوصفها حاضنة القدس الدينية (Sprinzak, 2016)، وهذا ما يتبناه أيضًا حزب البيت اليهودي أو تحالف أحزاب اليمين، الذي يضم عددًا من الأحزاب اليمينية الصغيرة، بما فيها نشطاء سابقون في حزب كاخ، ويلتزم التحالف بمبدأ أرض إسرائيل وشعب إسرائيل، وفقًا للتوراة، كما يشجع الاستيطان في كل أرض إسرائيل، خاصة القدس لأنها العاصمة الأبدية والموحدة (Untitled, Union of Right-Wing Parties).

موقف الأحزاب الدينية

ظهر موقف الأحزاب الدينية من التفاوض على مستقبل مدينة القدس، في صورٍ مختلفة، وعبرت عنه بصورة مباشرة من خلال المواقف السياسية المعلنة، وعبر توظيف جماعات دينية مجتمعية، فعلى الأقل، هناك أكثر من خمس عشرة جماعة يهودية متطرفة تدعو جهارًا بضرورة هدم المسجد الأقصى لبناء الهيكل، ومن أبرز هذه الجماعات، «أمناء الهيكل» التي تأسست بعد احتلال المدينة المقدسة، وبالحفريات تحت المسجد بحثًا عن آثار الهيكل، وتعمل على تكثيف وجودهم في حائط البراق، الحائط الغربي للمسجد، الذي يسمونه حائط المبكى (محمد، 2013)، من أجل خلق مدينة يهودية مقدسة في البلدة القديمة، وفي هذا المسار تسعى الجمعيات والمنظمات الاستيطانية الدينية، وفق خطة محكمة، إلى نحو المعالم الإسلامية في البلدة القديمة ومحيطها، وإعادة تأهيل المنطقة لتصبح ذات طابع يهودي.

ويطلق على هذا المخطط، مشروع تأهيل الحوض المقدس، ويعمل في هذا المشروع عدد



كبير من الجمعيات الدينية الاستيطانية، أبرزها جمعية الحفاظ على تراث الحائط الغربي، ومؤسسة مدينة داود، وجمعية أمناء الهيكل، وجمعية إلعاد، وجمعية عطيرت كوهينيم، وشركة تطوير الحي اليهودي، وتمتد المدينة أسفل المسجد الأقصى وترتبط شرقاً بجبل الزيتون وضاحية الطور وجنوباً بضاحية سلوان وأجزاء من الحي الإسلامي وحارة الشرف والحي اليهودي في البلدة القديمة، وترتبط بمجموعة من الحدائق والمتاحف والمواقع الأثرية المقامة فوق الأرض في محيط البلدة القديمة، وقد أقر للمشروع 145 مليون دولار، لإعادة اعمار البلدة القديمة وأهم مواقعها الأثرية، وسيضمن المشروع تغيير الطراز المعماري حتى يصبح أقرب للتخيل اليهودي منه إلى الطراز الإسلامي. (عمر وآخرون، 2019).

تبنّت الأحزاب الدينية مواقف متطرفة، رفضت من خلالها أيّ محاولات للتنازل عن أجزاء من مدينة القدس، فعلى سبيل المثال، يرفض حزب شاس، الممثل لليهود الأرثوذكس، والذي يقوده وزير الداخلية أرييه درعي، إجراء مفاوضات حول القدس، ورغم تجنب الحزب في برنامجه، الخوض في القضايا السياسية، ولكنه يؤمن بوجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وعاصمتها القدس الموحدة، ولذلك يرى الحزب أنه يجب عدم قبول أية تسوية تقوم على إملاءات دولة أخرى، أو على المراهنة بمستقبل الشعب الإسرائيلي، وأن القدس ليست موضوعاً للمساومة أو التقسيم (قهوجي، 2016).

أما حزب يهودوت هتوراه، الذي يقوده نائب وزير الصحة، يعقوب ليتسمان، ويميل إلى دعم معسكر اليمين في مواقفه السياسية، بما فيها الموقف من عدم التفاوض حول مستقبل مدينة القدس، كونها تمثل روح ووجدان الشعب اليهودي (Siman, 2010)، وتنطبق هذه المواقف من الناحية العملية على ما تطرحه كل الأحزاب الدينية، على اختلاف جذورها الدينية والعرقية.

تتمسك الأحزاب الإسرائيلية، خاصة اليمينية والدينية، بثبيت السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس بشقيها الشرقي والغربي، وترفض تقديم أي تنازلات في هذا الملف

للجانِبِ الفلسطيني، وقد تعززت هذه المواقف مع اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة القدس، بما فيها القدس الشرقية، عاصمة موحدة لإسرائيل، منهية بذلك طموح الفلسطينيين بأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقلة، وتعزز هذا الواقع الجديد، بنقل واشنطن لسفارتها من تل أبيب إلى مدينة القدس، بصورة مخالفة للقوانين الدولية والسياسات الأمريكية التقليدية.

ثالثاً- موقف المجتمع الإسرائيلي من التفاوض حول مستقبل القدس

يتطابق الموقف الرسمي من رفض تقسيم مدينة القدس، مع الموقف الشعبي للإسرائيليين اليهود، ويبدو البعد الديني للمدينة، حاضرًا في الوجدان اليهودي، للحد الذي يعتبر موضوعها، واحدًا من القضايا الانتخابية الرئيسية التي تحسم موقف الجمهور من التصويت للأحزاب، بعد تراجع مواقف اليهود من التنازل عن الأماكن في القدس لصالح التوصل إلى تسوية، ويشمل ذلك كل الشرائح والتوجهات السياسية، بغض النظر عن كونها متدينة أو تقليدية يمينية أو علمانية، وفي هذا ما يشير إلى تعاضم التطرف في المجتمع الإسرائيلي، وأثر هذا التطرف على موقف المفاوض الإسرائيلي، غير المقتنع أصلاً بإمكانية التنازل عن المدينة أو تقسيمها، وفي هذا ما يعزز فرضية صعوبة التقدم في مفاوضات، يفترض أن أحد أهم موضوعاتها يتعلق بالمطالبة الفلسطينية بالحق في الجزء الشرقي من المدينة بما فيه منطقة الحرم والبلدة القديمة، حسب خطوط ما قبل الرابع من حزيران عام 1967.

فمن الواضح أن ثمة اتفاقًا داخل المجتمع الإسرائيلي على الموقف من القدس، فلا يوجد اختلاف بين مكونات المجتمع فيما يتعلق بالوضع السياسي للقدس، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها كعاصمة موحدة (عسيلة، 2008)، فقد ظل الرأي العام معارضًا للتخلي عنها، أو حتى التفاوض حولها، منذ انطلاق عملية التسوية وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وظل الخلاف يدور حول مبدأ التقسيم (Arieli, 2005)، وأشارت تحليلات توجه الرأي العام بعد اندلاع الانتفاضة؛ إلى أن أكثرية الإسرائيليين



يرفضون أن تصبح القدس عاصمة للفلسطينيين، وأكد هذه النسبة الاستطلاع الذي أجرته القناة الإسرائيلية الأولى عام 2018، حول موقف المجتمع الإسرائيلي من مدينة القدس الشرقية، فقد أظهر أن 76٪ من المشاركين يرفضون التنازل عن أجزاء في المدينة أو تقسيمها، حتى ضمن اتفاق للسلام، وأن 73٪ منهم ضد الإشراف الدولي على الأماكن المقدسة، ورأى 91٪ أن القدس يجب أن تكون عاصمة موحدة لدولتهم. (المسلمي، 2018).

تتركز أنماط التفكير المتطرفة داخل المجتمع الإسرائيلي، في فئة الشباب، حيث تبني مواقف يمينية حادة، وتتمحور أيديولوجيتها حول رفض السلام مع الفلسطينيين، ومعارضة إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، وأي انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية أو تفكيك المستوطنات، وبناء على مؤشر الديمقراطية، الذي يجريه معهد الديمقراطية الإسرائيلي، لعام 2018، يتضح أن أفكار اليمين تنتشر بصورة كبيرة ما بين الفئة العمرية 18-34 بالمقارنة مع الفئة العمرية 35 عامًا وما فوق، ويتجلى ذلك في موقف الشباب من دعم القوائم الانتخابية، حيث يفضل غالبيتهم دعم نتياهو واليمين على غانتس، فقبل أسبوع واحد من الانتخابات، بين استطلاع معهد الديمقراطية الإسرائيلي أن 65٪ من اليهود الإسرائيليين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-24 عامًا، يفضلون فوز نتياهو، و53٪ من الذين تتراوح أعمارهم بين 25-34 عامًا، يفضلون أيضًا فوز نتياهو، في حين أن 17٪ فقط من الفئة العمرية الأولى، و33٪ من الفئة العمرية الثانية، يفضلون منافسه بيني غانتس (دون مؤلف، 2019).

المبحث الثاني: أثر البعد الديني على موقف الطرف الفلسطيني من قضية القدس

ارتبط الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي والفصائلي من مدينة القدس، بالأهمية التاريخية والحضارية للمدينة، وقيمتها الدينية الروحية الاستثنائية، فهي مسرى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ومعراجه، إضافة إلى قيمتها الروحية عند المسيحيين في العالم،

ولهذا تضمنت وثيقة الاستقلال عام 1988، إعلان القدس عاصمة لدولة فلسطين، ولذلك أصرت القيادة الفلسطينية، على إدراج ملف القدس ضمن مفاوضات الحل النهائي، لأن القدس جزء من المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل بعد حرب عام 1967، ولذلك يجب أن تستند المفاوضات حولها، إلى الإقرار بإعادة الحقوق وإنهاء الاحتلال، وتحقيق السيادة الفلسطينية عليها، وحين يتم ذلك، لا مانع من التفاهم على صيغ لضمان حرية الأديان والمرور والعبادة، استنادًا إلى التاريخ السياسي والثقافي والروحي للمدينة (ولاح، 2017)، يمكن توضيح التالي:

أولاً- موقف منظمة التحرير والوفد المفاوض من وضعية مدينة القدس:

ترى قيادة المنظمة أن أي حلول تقترح بخصوص قضايا الوضع النهائي، لا بد وأن تقوم على الشرعية الدولية والحقوق المشروعة، لا على موازين القوى والإمكانات، لأن هذا الاعتراف والتأكيد عليه، هو الذي يفضي إلى التوافق بين الطرفين، ورغبتها الحقيقية في الوصول إلى نهاية للصراع وإغلاق ملف المشكلة المطروحة، ولا تخرج الحلول المقترحة لمشكلة القدس، عن هذا المبدأ الذي كان وما يزال غائبًا، بسبب تصلب الموقف الإسرائيلي، الذي يستند إلى ميزان القوى والإمكانات، والقدرة على فرض وتكريس الأمر الواقع، بالقوة العسكرية والسياسية، النابعة من دعم الولايات المتحدة الأمريكية المطلق للمشروع الصهيوني التوسعي على أرض فلسطين وعاصمتها القدس (نوفل، 2002)، وعليه، فكل الأفكار الإبداعية لحل مشكلة المدينة، لا تعدو كونها واحدة أو أكثر من الأفكار، التي سبقت الإشارة إليها كمشاريع حلول، ومنها ما جاء في قرار التقسيم عام 1947، أو أن تشكل القدس الشرقية، بما فيها المدينة القديمة، عاصمة للدولة الفلسطينية، مع احتفاظ أتباع الديانات السماوية، بأماكنها المقدسة وحرية العبادة فيها، دون الاعتراف بالتغيرات التي أحدثتها إسرائيل بالقوة، والحفريات والاستيلاء على العقارات والأراضي العربية في القدس، أي لا يتضمن أي حل من الحلول، مكافأة المعتدي على اعتدائه.



تعمدت منظمة التحرير، إدارة عملها السياسي من خلال مؤسسة بيت الشرق في القدس الشرقية، التي ظلت تمارس دورها السياسي والإعلامي والبحثي والتوثيقي والاجتماعي والاقتصادي برئاسة الشهيد فيصل الحسيني، قبل قيام السلطة الفلسطينية، إلى أن أصدرت وزارة الداخلية الإسرائيلية، أمرًا بإغلاقه عام 2001 (Jaradat, 2018)، وقد كان هدف السلطة الفلسطينية من ذلك، تحقيق نتائج على الأرض، من خلال سياسة الأمر الواقع، لكنها ولأسباب ذاتية وموضوعية، لم تستطع، ولذلك حاولت عدم إغلاق النقاش حول القضايا الخلافية، وخاصة القدس، وسعت إلى تركها مفتوحة إلى وقت، تستطيع فيه تحقيق مكتسبات سياسية، ومراكمة مزيد من حقائق الأمر الواقع، على طريق إعادة التفاوض من مركز أفضل، وقد نجحت جزئيًا في تجربتها هذه، حيث انتزعت موافقة إسرائيل على مشاركة مواطني القدس في الانتخابات التشريعية التي جرت عامي 1996 و2006، الأمر الذي شكّل خرقًا في جدار الرفض المبدئي الإسرائيلي، لأي تفاوض حول القدس. (Turner, 2019).

تجسّد البعد الديني، في الموقف الصلب الذي تبناه الشهيد ياسر عرفات، في مفاوضات الحل النهائي التي عقدت في كامب ديفيد عام 2000، حيث رفض بالمطلق، المقترح الذي تقدم به الرئيس الأمريكي الأسبق، بيل كلينتون، والقاضي بتقسيم القدس الشرقية بما فيها منطقة الحرم، بين السيادة الفلسطينية والإسرائيلية، بحيث تخضع بعض الأجزاء فوق الأرض للسلطة الفلسطينية وتحت الأرض للسيطرة الإسرائيلية، كما تجسّد كذلك في رفضه المساومة على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها، كما نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، واعتبر أن أحدًا لا يملك الحق أو القدرة على التفريط بذلك، وتكرر موقفه هذا من باقي قضايا المفاوضات، بما فيها فكرة تبادل الأراضي، والتنازل عن أجزاء من الضفة الغربية لدواعٍ أمنية استيطانية ودينية يهودية (جاد، وسلمان، 2004)، وقد عكس الخطاب الشعبي للشهيد عرفات، معتقداته الدينية، وتأثره الشديد بالبعد الديني للصراع مع إسرائيل، وبتحليل الخطاب

السياسي الذي استخدمه عرفات منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى استشهاده عام 2004، يمكن الاستدلال ببساطة على تأثير الدين على عقله الباطن، فلم يخل أي خطاب من آية قرآنية أو حديث شريف، يؤكد على أهمية فلسطين، أرض الرباط وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى الرسول صلى الله عليه وسلم ومعراجه، ومهد السيد المسيح ومريم العذراء. (يخلف، 2017)، فقد استطاع الرئيس الراحل ياسر عرفات، المزوجة في الخطاب بين البعد الديني للإسلام والمسيحية معاً، ولتجسيد ذلك حرص كل المرات على المشاركة في الأعياد المسيحية، خاصة عيد الميلاد المجيد، كما وحرص على اصطحاب رجال الدين الإسلامي والمسيحي في أغلب زيارته.

تعمد الشهيد عرفات ربط المفاوضات بمسألة الدين والقومية، ومن أجل ذلك حرص دائماً على إشراك قيادات وشعوب العالمين العربي والإسلامي، سواء كان ذلك بتعمده دعوة القمم العربية والإسلامية لتحمل مسؤولياتها تجاه القدس، أو بإجرائه مشاورات دائمة ومتواصلة مع الزعماء والقادة العرب والمسلمين، خاصة بعد كل جولة مفاوضات مع الاحتلال، ومناداته أيضاً للشعوب العربية والإسلامية بتقديم العون والسند للشعب الفلسطيني المرباط، حتى إنه تعمد في أغلب خطابه، القول بأن القدس، ليست للفلسطينيين وحدهم، وإنما تخص العرب والمسلمين أينما كانوا (Jaeger & others, 2008)، وقد تعمق الخطاب الديني عند الشهيد عرفات، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، وبدا خطابه الرسمي والشعبي، دينياً عاطفياً، حيث اعتبر الانتفاضة معركة للدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، وأنه يرغب في الموت شهيداً من أجلها، وأنه لن يكون طريداً كما يرغب الاحتلال، بل شهيداً في الدفاع عن الأقصى، لذلك دعا كل القوى الفلسطينية، بما فيها قوات الأمن الرسمية، إلى الدفاع عن المقدسات بالاشتباك المباشر مع قوات الاحتلال، كما أنه قدّم الدعم المالي المباشر، وأوعز بتوفير الإمكانيات العسكرية للقوى، من أجل تعزيز مقاومة الاحتلال، وإجباره على الاستجابة للمطالب الفلسطينية في المفاوضات. (Miskel, 2005).



ثانيًا- موقف القوى الدينية الفلسطينية من التفاوض على تقسيم مدينة القدس:

تنطلق القوى الإسلامية الفلسطينية في موقفها من القدس، من فكر أيديولوجي وقناعة سياسية، تعتمد الخلفية الإسلامية كظهير فكري وسياسي على خلاف منظمة التحرير، التي تعتمد البراجماتية أساسًا لحل القضية الفلسطينية، منطلقة من خلفية علمانية، ومن الواضح أن تباين وجهات النظر بين القوى الإسلامية، التي ترى في فلسطين أرضًا مقدسة وفيها أملاك وقفية لا يجوز التفاوض عليها أو حولها، وبين منظمة التحرير التي تعتقد أن السياسة فن الممكن وأن المرحلة جزء أساسي من عملية التحرير، أفرز تباينًا واضحًا بين نهجين في العمل على قضية التحرير، نهج تبنته المنظمة، ونهج تنظيماً اتخذت المقاومة سبيلًا، ترى أن مقاومة الاحتلال هي الحل الأمثل لوقف حملة تهويد المكان والمقدسات في القدس، وترى هذه القوى أن المفاوضات حالة عبثية، وسبب مباشر لضياح القدس، وتغيير معالمها، لأنها لا تزال تخضع لأسس مصلحة أمن إسرائيل وتصوراتها للسلام ولا استعدادها المحدود لإعطاء الفلسطينيين بعض الحقوق، فيما يتعلق بمدينة القدس. (أبو طربوش، 2018).

ترى القوى الدينية أن الصراع مع الاحتلال بشكله العام، وحول السيادة على القدس خاصة، عقائدي في المقام الأول، لأنها أرض مقدسة ووقف، ولا يجوز لأي فرد كائنًا من كان أن يتنازل عن شبر منها، فالتمسك بإسلامية القدس، إنما يقربها إلى الله، لأن بيت المقدس، قبلة المسلمين الأولى، ومهبط الوحي للعروج برسول الله إلى السماوات العلى، ليرى هناك من آيات الله الكبرى، ففيها ربط قضية المسجد الأقصى وما حوله فلسطين بقضية العالم الإسلامي، وأن الدفاع عن فلسطين دفاع عن الإسلام نفسه، يجب أن يقوم به كل مسلم في شتى أنحاء الأرض، والتفريط في الدفاع عنها وتحريرها، تفريط في جنب الإسلام، وجناية يعاقب الله عليها كل موثق بالله ورسوله. (حافظ، 2014).

وينطبق هذا الفهم على المدينة بجزأها الغربي والشرقي، وبقراها العربية في نشأتها

وماضيها، وأنها قضية تم كل الأمة العربية، ولا يجوز لأحد التصرف فيها، كما أنها قضية تم المؤمنين، خاصة أبناء الحضارة الإسلامية، الراضين للحل العنصري في القدس. (أبو السعود، 2009)، ولهذا، يعدّ القبول بسيادة يهودية على القدس، وبمصادرة أملاك الوقف، تنكراً للإسلام، وعليه لا يمكن أن يكون هناك حل وسط جغرافي مع إسرائيل، ولن يسود الهدوء ما لم تعدّ القدس إلى سيطرة المسلمين، وهذا ما أكدت عليه حركة حماس، بوصفها أحد أكبر قوى الإسلام السياسي في فلسطين، حيث أكدت على رفضها لأيّة محاولة لتحويل القدس إلى مدينة دولية أو يهودية، إلى جانب رفضها أي اتفاق سابق بين طرفي الصراع. (Nazzal, 2012).

ويعكس موقف حماس من تقسيم القدس، موقف معظم القوى الدينية، والتي ترى أن قدسية مكان الصراع تتأكد من خلال النظرة الإسلامية لمدينة القدس، إذ إن مجمل النصوص الدينية تشكل قواطع يقينية على مكانة تلك الأرض من الناحية الشرعية. (عفيفي، 2018)، إذ ترى الحركتان أن القدس عاصمة فلسطين، ولها مكانتها الدينية والتاريخية والحضارية، عربياً وإسلامياً وإنسانياً، وجميع مقدساتها الإسلامية والمسيحية، هي حق ثابت للشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، ولا تنازل عنها ولا تفریط بأي جزء منها، وإن كل إجراءات الاحتلال في القدس من تهويد واستيطان وتزوير للحقائق وطمس للمعالم منعدمة، أما المسجد الأقصى فهو حق خالص للشعوب المسلمة، وليس للاحتلال أي حق فيه، وإن مخططاته وإجراءاته ومحاولاته لتهويد الأقصى وتقسيمه باطلة ولا شرعية لها. (دون مؤلف، 2017).

ثالثاً- الموقف الشعبي الفلسطيني من التفاوض حول مستقبل القدس:

يرتبط الموقف الشعبي الفلسطيني من قضية القدس، بالخلفية الاجتماعية المحافظة، في أغلبها، وتأثير المفاهيم الدينية على عادات وتقاليد ومفاهيم قطاعات مجتمعية واسعة، حيث يرى أغلبية الفلسطينيين أن للقدس أهمية دينية خاصة، بحكم الموروث الديني للمدينة، كونها مسرى الرسول ومعراجه، وفيها كنيسة القيامة، وغيرها من المواقع



الدينية ذات الدلالات التاريخية، ما يجعلها جزءاً من الاعتبارات الدينية في العقل الجمعي للفلسطينيين (عزم، 2015)، وهذا ما ترك أثره على الموقف الشعبي من المفاوضات التي أجرتها منظمة التحرير مع إسرائيل حول مستقبل المدينة وتقسيمها، فقد حظيت المفاوضات بثقة منخفضة بين أغلب القطاعات المجتمعية، بغض النظر عن خلفياتها الأيديولوجية، فعلى مستوى القطاعات المتدينة والمحافظه، ومن يؤيدون التوجهات الإسلامية، عارضت من حيث المبدأ فكرة التفاوض مع إسرائيل، خاصة ما يخص تقسيم مدينة القدس، مقارنة بالثقة في المقاومة والعمل المسلح، ويعتقد أكثر من 74٪ من هذه القطاعات «الإسلاميين»، والتي تصنف بأنها علمانية ومؤيدة لحركة فتح ومنظمة التحرير، وأكثر من 63٪ في الصفوف، فقد اعتقد كل هؤلاء بأن المقاومة ذات قدرة أكبر على تحصيل الحقوق الفلسطينية، التي فشلت المفاوضات في تحقيقها. (المركز الفلسطيني للبحوث المسحية، 2008)، وانعكست هذه الثقة على التشاؤم أو التفاؤل من الإنجاز المستقبلي الذي يمكن أن يحققه المفاوضات، حيث يعتقد الإسلاميون أن المقاومة استطاعت تحقيق انتصارات عسكرية، مقابل فشل المفاوضات في تحقيق إنجازات مماثلة على أرض الواقع، فأياً مفاوضات مع إسرائيل، لا يمكن أن تنتهي بنجاح.

برز تأثير البعد الديني على التوجهات المجتمعية والمواقف من قضية القدس، على شكل نشاطات مقاومة لسكان مدينة القدس نفسها، فبعد فشل السلطة الفلسطينية في ردع إسرائيل، والحد من ممارساتها الاستيطانية في القدس، أو التأثير في السياسة الأميركية المنحازة، بالرغم من صدور عديد القرارات التي تعارض الرواية الصهيونية في القدس، كقرارات منظمة اليونسكو، وأخرى صادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة تعارض قرار ترامب حول القدس، وفي مواجهة ذلك راكم المقدسيون نشاطات شعبية، بمعزل عن السلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية، تمثلت في هبات شعبية، كان أبرزها هبة البوابات الإلكترونية من 14 إلى 28 تموز/ يوليو عام 2017 (ثابت، 2019)، ومعارك حي الشيخ جراح، وبالرغم مما حققه المقدسيون من إنجاز، إلا أنها أظهرت حالة الفصل

ما بين القدس وبقية المناطق الفلسطينية، وكرّست الطابع الديني بدلاً من أن تأخذ بعداً وطنياً، حيث ساهم التداخل بين الديني والسياسي في الصراع حول القدس، في إعلاء قيمة الدين في حالة الصراع، ففي الوقت الذي تعاطم فيه إصرار الفلسطينيين على قدسية المدينة وارتباطها بتعاليم الدين، وظفت إسرائيل الدين وفكرة العودة إلى أورشليم، كأداة استقطاب ليهود العالم، وللشعوب المسيحية، خصوصاً الأنجليكيين، الذين يؤمنون بفكرة أن عودة المسيح المنتظر مرتبهة بقيام إسرائيل.

ظلت مواقف الطرفين متعارضة، خاصة مع جنوح المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي، إلى التشدد والتطرف، واستحضارهما مفاهيم العدا، الدينية والقومية، إضافة إلى استكمال إسرائيل أسرلة المدينة المقدسة والاقتراب من تهويدها، وإزالة أي ملمح تراثي أو حضاري، سواء كان عربياً أم إسلامياً، وتهجيرها لكثير من السكان العرب، وعلى الجانب الفلسطيني، تبدو السلطة في أضعف أحوالها، فهي متنافسة مع قوى الإسلام السياسي، ومحكومة بمسوغات اتفاق أوسلو، وتردّي الوضع العربي والإسلامي في ظل التطبيع وتوقيع إسرائيل اتفاقية أبراهام للسلام مع عديد الدول العربية.

خاتمة:

لا يمكن فصل الموقف الرسمي للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، على اختلاف توجهاتها الفكرية والأيدولوجية، عن موقف الأحزاب والقوى القومية والدينية، وكذلك العلمانية، ولا يمكن فصله أيضاً عن الموقف الشعبي والجهائيري داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل، وترتبط كل هذه المواقف بالمرورoth الديني التاريخي المتعلق بقدسية مدينة القدس ومكاتها في اللاهوت اليهودي، إذ يُنظر إلى القدس على أنها المسألة الأكثر مركزية وتعقيداً، فيما يتعلق بفرص البحث عن حلّ في مفاوضات التسوية النهائية، ولقد أصبح الموقف الإسرائيلي من القدس، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، أكثر تشدداً، علماً أنه إذا رفضت الحكومات الإسرائيلية، لاسيما في ظل رئاسة بنيامين نتنياهو، التفاوض، واعتبرت أن مصير المدينة قد حُسم، وأن القدس الموحدّة عاصمة أبدية لإسرائيل، ولجأت



إلى وضع عقبات أمام فرص العودة للمفاوضات، والتلاعب بعملية التسوية والاتفاقات، ووضع شروط تعجيزية، كالاقرار الفلستيني المسبق بيهودية إسرائيل، وأن الأحزاب جميعها تتفق على اعتبار أن إسرائيل يهودية والقدس موحدة، وترفض عودة اللاجئين، وأنها لا تتطرق إلى حل الدولتين، وبعضها يدعو صراحة إلى رفض قيام الدولة الفلستينية.

ويمكن ملاحظة مدى التشابه في المواقف، والاحتكام لمنطلقات دينية كأساس لموقف الأحزاب الإسرائيلية، وتمسك الأحزاب الإسرائيلية، خاصة اليمينية والدينية، بتثبيت السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس بشقيها الشرقي والغربي، وترفض تقديم أي تنازلات في هذا الملف للجانب الفلستيني، وقد تعززت هذه المواقف مع اقرار الولايات المتحدة الأميركية بمدينة القدس، بما فيها القدس الشرقية، عاصمة موحدة لإسرائيل، محاولة بذلك إنهاء طموح الفلستينيين بأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقلة، وتعزز هذا الواقع الجديد، بنقل واشنطن لسفارتها من تل أبيب إلى مدينة القدس، بصورة مخالفة للقوانين الدولية والسياسات الأميركية التقليدية.

لقد تضمنت وثيقة الاستقلال عام 1988، إعلان القدس عاصمة لدولة فلسطين، ولذلك أصرت القيادة الفلستينية، على إدراج ملف القدس ضمن مفاوضات الحل النهائي، ترى قيادة المنظمة أن أي حلول تقترح بخصوص قضايا الوضع النهائي، لا بد وأن تقوم على الشرعية الدولية والحقوق المشروعة، لا على موازين القوى والإمكانات، لأن هذا الاعتراف والتأكيد عليه، هو الذي يفضي إلى التوافق بين الطرفين، ورغبتها الحقيقية في الوصول إلى نهاية للصراع وإغلاق ملف المشكلة المطروحة، ولا تخرج الحلول المقترحة لمشكلة القدس، عن هذا المبدأ الذي كان وما يزال غائبًا، بسبب تصلب الموقف الإسرائيلي، الذي يستند إلى ميزان القوى والإمكانات، والقدرة على فرض وتكريس الأمر الواقع، بالقوة العسكرية والسياسية، وترى الجماعات الدينية الفلستينية أن الصراع مع الاحتلال بشكله العام، وحول السيادة على القدس خاصة، عقائدي في المقام الأول، لأنها أرض مقدسة ووقف، ولا يجوز لأي فرد كائنًا من كان أن يتنازل عن شبر منها.

ومما سبق فقد ظلت مواقف الطرفين متعارضة، خاصة مع جنوح المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي، إلى التشدد والتطرف، واستحضارهما مفاهيم العدا، الدينية والقومية، إضافة إلى استكمال إسرائيل أسرلة المدينة المقدسة والاقتراب من تهويدها، وإزالة أي ملمح تراثي أو حضاري، سواء كان عربياً أم إسلامياً، وتهجيرها لكثير من السكان العرب، وعلى الجانب الفلسطيني، تبدو السلطة في أضعف أحوالها، فهي متنافسة مع قوى الإسلام السياسي، ومحكومة بمسوغات اتفاق أوسلو، وتردّي الوضع العربي والإسلامي في ظل التطبيع وتوقيع إسرائيل اتفاقية أبراهام للسلام مع الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والسودان وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، والأحزاب الصهيونية الدينية الجديدة.



قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- أبو ارشيد، أسامة وآخرون (2019)، القدس: تحديات الواقع وإمكانية المواجهة، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- أبو السعود، خلدون (2009)، أثر الاحتلال الإسرائيلي على حق السيادة الفلسطينية على القدس وفقاً لأحكام القانون الدولي، ط1، القدس، مركز الدراسات العربية، ص 168.
- أبو طربوش، محمد (2018)، موقف حماس من القدس، التقرير السنوي، حال القدس 2018، القدس، مؤسسة القدس الدولية، ص ص 212-213.
- أبو عرفة، عبد الرحمن (2005)، القدس: تشكيل جديد للمدينة، ط3، القدس، جمعية الدراسات العربية، ص 62.
- آيلاند، غيورا (2010)، المفاوضات غير المباشرة لن تحقق أي تقدم نحو الاتفاق الدائم، مجلة المشهد الإسرائيلي، العدد 234، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص 30.
- أيوب، نزار (2017)، مدينة القدس: بين الاستعمار الإسرائيلي والقبول الأميركي، تقييم حالة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- دون مؤلف (2017)، وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة حماس، موقع حركة المقاومة الإسلامية «حماس» على شبكة الإنترنت، <https://hamas.ps/ar/statements>
- دون مؤلف (2019)، أسباب انتشار الآراء اليمينية والمتحفظة في أوساط الإسرائيليين الشباب، موقع مجلة تابمز أوف إسرائيل على شبكة الإنترنت، 15 نيسان/ أبريل 2019، <https://bit.ly/2PcWrWv>
- دون مؤلف، (2000)، التطورات السياسية على الموقف الفلسطيني والعربي والأميركي والإسرائيلي بعد كامب ديفيد وحتى انتفاضة الأقصى، تقرير سياسي، رام الله، وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، 2000، ص ص 56-57.
- تفكجي، خليل (1997)، الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 31، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 135.
- ثابت، نوار (2019)، تحولات النضال الشعبي الفلسطيني في القدس، في: القدس: تحديات الواقع وإمكانات المواجهة، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 57.
- جاد، إسحق، سلمان، نائل (2004)، القدس: وتحديات طمس الهوية، ط1، بيروت، المنظمة

- العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص 112-113.
- حافظ، محمد (2014)، مكانة الأقصى والقدس وفلسطين الدينية، بحث مقدم لمؤتمر فلسطين: أسباب الاحتلال وعوامل الانتصار، غزة، ص ص 26-27.
- حيدر، عزيز، السياسة الإسرائيلية تجاه مستقبل القدس، مقالة منشورة على موقع مركز المعلومات الفلسطيني على شبكة الإنترنت، www.Palestine-info
- الخالدي، وليد (2000)، ملكية موقع السفارة الأميركية في القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 43، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص.ص: 26-31.
- شلحت، أظوان (2008)، إسرائيل بعد عامها الستين، مجلة أوراق إسرائيلية، العدد 44، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص.ص 73-74.
- عايد، خالد (1994)، أمر اليوم الاستيطاني: منطقة القدس وخط الهدنة السابقة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 20، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 188.
- العرقان، عبد الله (2003)، القدس في المواقف الدولية والعربية والإسلامية، ط 1، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.
- عزم، أحمد (2015)، النضال الشعبي الفلسطيني بين مأزقين: ما بعد الحداثة والعامل الذاتي، في: ملف ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، تقديم: مروان قبلان، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.ص 40-41.
- عسيلة، صبحي (2008)، الرأي العام الإسرائيلي: التحول نحو اليمين في ظل عملية التسوية، ط 1، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 70.
- عفيفي، محيي الدين (2018)، البعد الديني في قضية القدس، مجلة جامعة الأزهر، العدد 67، القاهرة، جامعة الأزهر، ص 1429.
- عماد، لبيد (2017)، القدس: مسار تفاوضي عاثر وزحف استيطاني إسرائيلي متواصل، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 67، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- العمار، منعم (2001)، أثر الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقاً لأحكام القانون الدولي، ط 1، رام الله، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، ص 220.
- العمار، منعم (2011)، القدس في الإستراتيجية الإسرائيلية، مجلة شؤون عربية، العدد 96، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 62.
- عمر عبد الله وآخرون (2019)، المنطقة الشرقية في المسجد الأقصى المبارك ومشاريع التقسيم



- الصهيونية للمسجد، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- عمر، محمد (2001)، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى، ط1، عمان، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، ص.ص 220-222.
- قهوجي، حبيب (2016)، الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، ط1، بيروت، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ص 189.
- حاجنة، علاء (2018)، القدس في القانون الإسرائيلي في ضوء إعلان ترامب، مجلة سياسات عربية، العدد 32، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.ص 34-35.
- محمد، سامي (2013)، حتمية الصراع الديني على أرض فلسطين من منظور عقائدي، ط1، القاهرة، دار النور للنشر والتوزيع.
- المركز الفلسطيني للبحوث المسيحية (2008)، حسب متوسط استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية في الفترة الزمنية الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2007، رام الله، ص.ص 230-244.
- المسلمي، عاطف (2018)، الجمهور الإسرائيلي والسلام، موقع مجلة مركز التخطيط الفلسطيني على شبكة الإنترنت، 6 أيار/ مايو 2018، <http://www.oppc.pna.net/index.htm>
- نوفل، ممدوح (2002)، وقائع المفاوضات أكدت أن إسرائيل غير ناضجة لحل واقعي، موقع الكاتب على شبكة الإنترنت، 15 كانون الثاني/ يناير 2002، <http://www.mnofal.ps/ar/2002>
- ولاح يائير (2017)، جينولوجيا مسألة تقسيم فلسطين والمنطق الذي احتكمت إليه، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 67، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص 17.
- يخلف، يحيى (2017)، في ذكراه الـ13: ياسر عرفات رجل عصره وبطل زمانه، مجلة أوراق فلسطينية، العدد 18، رام الله، مؤسسة ياسر عرفات، ص.ص 18-22.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

- Miskel, James (2005), the Palestinian Intifada: an Effective Strategy, World Policy Journal, Vol 21, No 4, Durham, Duke University Press.
- Arieli ,Shaul (2005), Toward a Final Settlement in Jerusalem: Redefinition rather than Partition, Strategic Assessment, Vol 8, No 1, Canberra, Department of the Environment and Energy, pp 1213-.
- Declared ,Bennet (2016), Year of Jerusalem Unity, in: the Education System,

- Haaretz, 22 February, p 13.
- Jaeger, David and Others (2008), the Struggle for Palestinian Hearts and Minds: Violence and Public Opinion in the Second Intifada, Discussion Paper Series, IZA DP No 3439, Institute for the Study of Labor, pp 2122-.
 - Jaradat, Ingrid(2018), Attacks on Palestinian civil society organizations in occupied East Jerusalem: a Matter of Illegal Annexation and of Repression of the Right to Self-determination, Research Report, Ramalah, Palestinian Nongovernment Organization Network, p 19.
 - Kline, Menachem (2018), Jerusalem: the Contested City, First Edition, London, NYU Presspp 7879-.
 - Lavie, Ephraim and Fishman, Henry (2016), Strategic Decisions Taken During the Israeli Palestinian Peace Process as Barriers to Resolving the Conflict, First Edition, Tel Aviv, Yakob Nemaan Publishing Center, pp 306307-.
 - Lehrs, Lior, (2016), Jerusalem on the Negotiating Table: Analyzing the Israeli-Palestinian Peace Talks on Jerusalem (1993-2015), - - Isreal Studeis, Vol 21, No 3, Indiana, Indiana University Press, pp 184186-.
 - Nazzal,Nafez (2012), the Significance of Jerusalem for Muslims: Perspectives towards a political Settlement, First Edition, Amman, Enahada for Publishing, pp 4546-.
 - Pedahzur, Ami (2011), The Transformation of Israel's Extreme Right, Studies in Conflict and Terrorism, Vol 24, London, Taylor and Francis, pp 3031-.
 - Siman, Yaacov-Tov(2010), Barriers to Peace in the Israeli Palestinian Conflict, Study No 401, Jerusalem, Jerusalem Institute for Israel Studies, PP 2223-.
 - Sprinzak, Ehud(2016), the Israeli Radical Right: History, Culture and Politics, in: Encounters with the Contemporary Radical Right, First Edition, Edited By: Peter Medd, London, West view Press.
 - Turner, Mandy(2019), From River to the Sea: Palestine and Israel in the Shadow of Peace, First Edition, Washington, Lexington Books.
 - Untitled, Union of Right-Wing Parties, Accessed at Jewish Virtual Library Web, 20 June 2019,

<https://www.jewishvirtuallibrary.org/union-of-right-wing-parties>